CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WG-RI/4/9
11 April 2012

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الفريق العامل المفتوح العضوية
المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية
الاجتماع الرابع
مونتريال، 7-11 مايو/أيار 2012
البند 8-2 من جدول الأعمال المؤقت*

إشراك قطاع الأعمال

مذكرة من *الأمين التنفيذي***

موجز تنفيذي

تلخص المذكرة الحالية الأنشطة التي نفذتها حتى الآن الأمانة والمنظمات الشريكة لتلبية المقرر 21/19، بشأن إشراك قطاع الأعمال، وخصوصا الفقرة 3 من ذلك المقرر، الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر. ويعكس القسم الثاني (التشجيع على إنشاء المبادرات الوطنية والإقليمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي) مختلف الجهود المبذولة لتسيير إعداد الشراكة العالمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي وأجزائه المكونة في مختلف البلدان. ويقدم هذا القسم أيضا تقريرا عن الاجتماع الأول للشراكة العالمية. ويركز القسمان الثالث والرابع (تجميع المعلومات عن الأدوات القائمة التي يمكن أن تيسر إشراك قطاع الأعمال؛ وتحليل لفاعلية هذه الأدوات، وإتاحة هذا التجميع والتحليل؛ والتشجيع على إعداد وتطبيق الأدوات والآليات التي يمكن أن تيسر إشراك قطاع الأعمال؛ والتشجيع على رصد تأثيرات هذه الأدوات والآليات؛ ونشر الأدوات وأمثلة عن أفضل الممارسات لتشجيع وإشراك قطاع الأعمال)، يركزان أساسا على الجهود الذي بذلتها الأمانة لنشر مختلف الأدوات والآليات إلى مجتمع الأعمال، وأصحاب المصلحة المهتمين، من خلال وسائل مختلفة، تشمل الموقع الشبكي للمنبر العالمي لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، الذي أنشئ مؤخرا، وكذلك نشراته الإخبارية. وبالإضافة إلى ذلك، يناقش هذان القسمان العمل التحليلي الذي نفذته الأمانة مع الشركاء (وخصوصا المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) فيما يتعلق بالمقاييس ونظم إصدار التراخيص. ويسرد القسم السابع (تشجيع قطاع الأعمال

* UNEP/CBD/WG-RI/4/1

** تم استعراض هذه الوثيقة من جانب مكتب مؤتمر الأطراف في اجتماعه المنعقد في 5 أبريل/نيسان 2012. وتبعا للإرشادات المقدمة من مكتب مؤتمر الأطراف، تم تنقيح النسخة المسبقة التي نشرت سابقا وإعادة نشرها لنظر الفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ في اجتماعه الرابع.

لتقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الأمانة، وللمساهمة في مبادرة الأمين العام لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

على إيصال أنشطته المتعلقة بالتنوع البيولوجي) العمل المنفذ في صورة تواصل مع مجتمع الأعمال، بما في ذلك توزيع دراسات الحالة وإشراك شركات الأعمال من خلال حلقات العمل واجتماعات أخرى.

وأخيرا، يستكشف القسم الثامن (المسائل الأخرى المتعلقة بقطاع الأعمال) المسائل التي لم يتناولها مباشرة المقرر 21/10، بما في ذلك التجارة البيولوجية وبعض التحديات الجارية المتعلقة بإشراك مجتمع الأعمال وقيامه بتعميم أفكار وغايات الاتفاقية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وتستند التوصية المقترحة لنظر مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر أدناه إلى كثير من العناصر الناشئة عن المقرر 21/10، وتعززها، بينما تعالج ثغرات معينة لم يتم معالجتها بعد في المقررات السابقة.

التوصيات المقترحة

قد يرغب الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض التنفيذ في أن يوصي بأن يعتمد مؤتمر الأطراف مقررا وفقا للخطوط التالية:

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى المقرر 2/10 الذي دعا قطاع الأعمال، ضمن أصحاب المصلحة الآخرين، إلى اتخاذ إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى التنفيذ الناجح للخطة الاستراتيجية وأهداف أيشي؛

وإذ يشير إلى المقرر 44/10 الذي دعا إلى تحديد وإزالة الحوافز الضارة التي تدفع إلى فقدان التنوع البيولوجي مع إنشاء أيضا الحوافز الإيجابية التي ستعزز الأنشطة الصديقة للتنوع البيولوجي؛

وإذ يشير إلى المقرر 21/10، الذي دعا مؤتمر الأطراف فيه الحكومات وقطاع الأعمال إلى اتخاذ خطوات محددة للتشجيع النشط على إشراك أكبر للقطاع الخاص مع الاتفاقية؛

وإذ يسلّم، بصفة خاصة، بأهمية الفقرة 1 من المقرر 21/10، التي دعا فيها مؤتمر الأطراف الحكومات إلى دعم "إقامة مبادرات وطنية وإقليمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي والسعي نحو إقامة شراكة عالمية بشأن قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي من خلال دعوة المبادرات الجارية وأصحاب المصلحة الآخرين المهتمين بالأمر إلى أن يكونوا جزءاً من مبادرة قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي ... وإقامة حوار مستمر مع مجتمع الأعمال فيما يتعلق باعتبارات وأنشطة التنوع البيولوجي"؛

وإذ يفهم أن تيسير وإعداد هذه المبادرات الوطنية والإقليمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي يمكن أن يساعد قطاع الأعمال: على فهم أفضل للتنوع البيولوجي وخطة الأعمال لحفظه؛ وبناء القدرات؛ وتقاسم أفضل الممارسات؛ والمساعدة على تيسير إقامة حوار بين أصحاب المصلحة المهتمين بالأمر، فضلا عن وضع التنوع البيولوجي في سياق أكبر للاستدامة البيئية؛

وإذ يشير إلى المقرر 3/21/10 الذي دعا الأمين التنفيذي إلى جمع وتحليل ونشر الأدوات والآليات الأخرى من خلال وسائل مختلفة إلى قطاع الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين المهتمين بالأمر؛

وإذ يشير إلى ميثاق جاكرتا بشأن قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي ودعوته لقطاع الأعمال بالقيام بالعمل؛

وإذ يرحب بإعلان كيدانرن المنقح بشأن التنوع البيولوجي، والإرشادات بسياسة العمل،

وإذ يقدّر العمل القيّم لمختلف هيئات المقاييس الطوعية وهيئات إصدار التراخيص مثل (ضمن جملة هيئات) مجلس رعاية الغابات، ومجلس الوصاية البحرية، والمنظمات الدولية لوضع ملصقات التجارة العادلة، وتحالف الغابات المطيرة، ومعهد لايف؛

وإذ يسلّم بأهمية المقياس 6 من المقاييس المنقحة للأداء التابعة للمؤسسة الدولية للتمويل، الذي ينص على أن حماية وحفظ التنوع البيولوجي، وصيانة خدمات النظم الإيكولوجية، والإدارة المستدامة للموارد الحية الطبيعية تعتبر أساسية للتنمية المستدامة،

وإذ يقدر الروابط بين التنوع البيولوجي والجوانب الأخرى للاستدامة البيئية وأهمية تركيز أوجه التآزر بين قطاع الأعمال ومختلف الاتفاقيات،

وإذ يسلّم بأهمية الاستمرار في تشجيع ودعم شركات الأعمال لتبني الغايات الشاملة للاتفاقية والعمل بموجبها، لمساعدتها في فهم وتنفيذ (حسب الحالة) أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، ومساعدتها على فهم كيفية مواءمة التنوع البيولوجي في جدول الأعمال الشامل للتنمية المستدامة،

1- يدعو شركات الأعمال إلى مواصلة التنسيق مع الحكومات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، وصياغة الأهداف ذات الصلة لحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لخدمات النظم الإيكولوجية، التي تتفق مع الخطة الاستراتيجية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي؛

2- يدعو الأطراف إلى القيام بما يلي:

(أ) اعتماد السياسات الصديقة للتنوع البيولوجي التي يمكن أن تزيد من قوى السوق مثل إدماج مقاييس الاستدامة المستندة إلى المقياس 6 من المقاييس المنقحة للأداء التابعة للمؤسسة الدولية للتمويل، والمقاييس الطوعية الأخرى الموثوقة، في سياسات الشراء الحكومية وبما يشمل الآثار على التنوع البيولوجي داخل تصنيفات المنتجات الخضراء، إن وجدت؛

(ب) اعتماد سياسات أخرى صديقة للتنوع البيولوجي، مثل ما يلي، ضمن سياسات أخرى:

(1) التشجيع على النظر في أفضل الممارسات للمقاييس الطوعية ونظم إصدار التراخيص التي ستحفز الإدارة المستدامة للمناظر الطبيعية الأرضية والبحرية، وتساعد الشركات (خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم) على تقييم ومعالجة أثرها على التنوع البيولوجي بفاعلية؛

(2) التشجيع على، والمساعدة في (حسب الاقتضاء)، إنشاء أطر للرصد والإبلاغ لتقديم حوافز للامتثال لسياسات ومقاييس الاستدامة التي يساندها التحقق الموثوق والمستقل ومن قبل أطراف ثالثة؛

3- يشجع شركات الأعمال على ما يلي:

(أ) دعم سلاسل إمداداتها، وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، على الإبلاغ عن التقدم المحرز في تعميم غايات الاتفاقية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك استراتيجيات وخطط عملها للتنوع البيولوجي؛

(ب) تحليل الآثار، والاعتمادات، والفرص والمخاطر للقطاعات الفردية حسبما تتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛

(ج) اعتماد سياسات صديقة للتنوع البيولوجي، بما في ذلك استخدام المقاييس الطوعية ونظم إصدار التراخيص، التي تدمج ضمانات التنوع البيولوجي؛

(د) الاستمرار في إقامة الحوار مع الحكومة بشأن جميع الجوانب ذات الصلة لجدول أعمال التنوع البيولوجي الوطني والدولي من خلال أخذ المبادرات الوطنية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي ووسائل أخرى، بما في ذلك قضايا مثل التقييم الاقتصادي والآليات الأخرى ذات الصلة مثل مصالح القطاع الخاص، أخذها في الاعتبار؛

4- *يطلب* إلى الأمين التنفيذي القيام بما يلي:

(أ) الاستمرار في تيسير الحوار بين قطاع الأعمال، والحكومة وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين من خلال الدعم الجاري للمبادرات الوطنية والإقليمية والدولية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي؛

(ب) جمع المعلومات عن أفضل الممارسات في ممارسات الشراء الحكومية التي تدمج أهداف الاتفاقية وتيسير إشراك شركات الأعمال، والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في اعتماد هذه الممارسات من خلال وسائل تشمل الموقع الشبكي للمنبر العالمي لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، والنشرات الاخبارية عن الموضوعات، وحلقات عمل محددة ومستهدفة؛ (انظر أيضا الوثيقة UNEP/CBD/WG-RI/4/6)؛

(ج) الاستمرار في العمل مع الشركاء على مزيد من الصياغة لتحليل الأدوات والآليات المختلفة لفهم وتقييم واعتماد الحلول الموثوقة والمجدية من حيث التكلفة بشأن الآثار؛

(د) المساعدة في زيادة التوعية عن طريق التعاون مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين ذوي الصلة، وبذلك مساعدة الشركات (بما في ذلك الصغيرة والمتوسطة الحجم) على بناء القدرات على مواءمة التنوع البيولوجي في جدول أعمال الشامل للاستدامة البيئية.

أولا - مقدمة

1- في اجتماعه العاشر، المنعقد في ناغويا، باليابان في أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف المقرر 21/10، بشأن إشراك قطاع الأعمال، الذي استند إلى المقررين 26/9، بشأن التشجيع على إشراك قطاع الأعمال، و17/8، بشأن إشراك القطاع الخاص، المعتمدين في الاجتماع التاسع والثامن، على التوالي.

2- وبالتحديد، في الفقرة 3 من المقرر 21/10، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي القيام بما يلي:

(أ) التشجيع على إعداد المبادرات الوطنية والإقليمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي عن طريق تيسير إقامة حوار بين الحكومات الأخرى، وقطاع الأعمال، وأصحاب المصلحة الآخرين؛

(ب) جمع معلومات عن الأدوات القائمة التي من شأنها تيسير إشراك شركات الأعمال في إدماج شواغل التنوع البيولوجي في استراتيجيات الشركات وصنع القرار، لتحليل فاعلية هذه الأدوات في القطاعات الاقتصادية ذات الصلة، وإتاحة هذا الجمع والتحليل؛

(ج) التشجيع على إعداد وتطبيق الأدوات والآليات التي من شأنها أن تيسر إشراك شركات الأعمال في إدماج شواغل التنوع البيولوجي في أعمالها؛

(د) التشجيع على رصد تأثيرات هذه الأدوات والآليات؛

(هـ) نشر أدوات وأمثلة عن أفضل الممارسات لتشجيع مشاركة قطاع الأعمال؛

(و) تشجيع شركات الأعمال على إيصال أنشطته المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى المستهلكين التابعين له، والمستهلكين الآخرين وأصحاب المصلحة الآخرين.

3- ودعا المقرر أيضا الحكومات والقطاع الخاص إلى الاشتراك في حوار من خلال إنشاء المنبر العالمي. ودعت عناصر أخرى في المقرر الحكومات إلى، ضمن جملة أمور، التشجيع على بيئة للسياسة العامة تمكن من إشراك القطاع الخاص وتعميم التنوع البيولوجي في إستراتيجيات وقرارات شركات القطاع الخاص؛ وإعداد الأنشطة الوطنية التي تشجع وتيسر تعميم التنوع البيولوجي في قطاع الأعمال، والإبلاغ عنها؛ وتشجيع إشراك شركات الأعمال كأصحاب مصلحة في أي تنقيح وتنفيذ في المستقبل للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؛ واعتماد معايير الاستدامة للمشتريات الحكومية من منتجات الموارد البيولوجية. وطلب إلى القطاع الخاص، ضمن جملة أمور، المساهمة في تنفيذ الاتفاقية وكذلك خطتها الاستراتيجية واستخدام هذه العناصر لتحديد أهداف للتنوع البيولوجي تكون ملموسة وقابلة للقياس لعملياتها؛ ورصد وتقييم آثارها على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإعداد وتطبيق عمليات ووسائل إنتاج من شأنها أن تقلل أو تتجنب الآثار السلبية على التنوع البيولوجي؛ وتقاسم الدروس المستفادة بين قطاع الأعمال والمؤسسات وفيما بينها؛ والمشاركة في النظم الطوعية لإصدار التراخيص؛ واعتماد وتتبع التزامات لدعم تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية من خلال مبادرات على الصعيدين الوطني والعالمي؛ والإبلاغ عن الأنشطة المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وخدمات النظم الإيكولوجية المرتبطة به.

4- وبصفة خاصة، فيما يتعلق بالطلبات إلى الأمين التنفيذي، يتطرق المقرر إلى ثلاثة جوانب أولية: تيسير الحوار بين الحكومة والصناعة وأصحاب المصلحة الآخرين؛ وتقييم ونشر ورصد الأدوات والآليات؛ وتشجيع شركات الأعمال على تقاسم خبراتها. وتتطابق هذه العناصر أيضا مع أغلبية النقاط التي توجه نحو الحكومات وقطاع الأعمال.

5- وتقدم الأقسام من الثاني إلى السابع أدناه تحديثا عن الإجراءات المتخذة استجابة للفقرات 3(أ) إلى (و) من المقرر 21/10، بينما يقدم القسم الثامن معلومات عن القضايا الأخرى المرتبطة بقطاع الأعمال.

ثانيا - التشجيع على إنشاء مبادرات وطنية وإقليمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي

6- تم تشجيع قطاع الأعمال لبعض الوقت على أن يكون جزءا من المناقشة الأوسع نطاقا بشأن تعميم التنوع البيولوجي. ولعبت شركات الأعمال المعينة التي اتخذت إجراءات في هذه المجال دورا مهما في كثير من الاجتماعات المهمة بخصوص التنوع البيولوجي والاستدامة التي اشتركت فيها أيضا الحكومات. وبناء على المقررات الصادرة عن الاجتماعين الثامن والتاسع لمؤتمر الأطراف، أنشأت أربع بلدان (كندا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان) هذه المبادرات ورأتها تتطور وتنمو. ومنذ الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، أصبح عدد من بلدان أخرى مهتما أيضا بأنواع المبادرات هذه، بما في ذلك ضمن بلدان أخرى، البرازيل والهند وجمهورية كوريا، ورواندا، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة. وبتشجيع ودعم من الأمانة والشركاء الآخرين مثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، بدأت هذه المبادات في الظهور. ومع إشراك بلدان أكثر في هذه العملية، يمكن تحقيق تكتل حاسم من شأنه أن يشجع دول أخرى على القيام بهذه المبادرات. وهناك أيضا مبادرات إقليمية كثيرة تم إعدادها، وأكثرها نشاطا المبادرات في الاتحاد الأوروبي ومنطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

7- وساعدت الأمانة في تنظيم والمشاركة في العديد من حلقات العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي، في عدة بلدان مع الشركات الوطنيين والإقليميين. وصممت حلقات العمل هذه لزيادة التوعية بمجتمع الأعمال فضلا عن تشجيع الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة. وكان رد الفعل لهذه الأحداث إيجابيا عموما، مع كثير من الشركات التي أبلغت أنها على علم بمسألة حماية التنوع البيولوجي وحساسة لهذا المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت حلقات العمل هذه، في كثير من الحالات، هي مقدمات لتشكيل مبادرات وطنية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي. غير أن حلقات العمل والمبادرات هذه كانت فحسب خطوة أولية لأن الأغلبية العظمى من شركات الأعمال ما زالت غير مدركة بأهمية التنوع البيولوجي بالنسبة لعملياتها. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات لإنشاء آلية شفافة للرصد لضمان أن عمليات شركات الأعمال تقدم منافع بيئية ملموسة ولا تعتبر تمرينا في "التمويه الأخضر".

الاجتماع الأول للشراكة العالمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي

8- نظمت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، مع لجنة كيدانرين بشأن حفظ الطبيعة، ووزارة البيئة في اليابان، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، أول اجتماع للشراكة العالمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، في طوكيو، يومي 15 و16 ديسمبر/كانون الأول 2011. وكان الغرض من هذا الاجتماع المساعدة في تحقيق المقررات المتفق عليها من جانب مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر، لاسيما فيما يتعلق بإنشاء مبادرات وطنية وإقليمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، والتشجيع على إعداد وتطبيق أدوات وآليات يمكن أن تيسر إشراك شركات الأعمال.

وشاهد اجتماع طوكيو أيضا الإطلاق الرسمي للمنبر العالمي بشأن التنوع البيولوجي بالكامل على شبكة الانترنت. وكانت الأهداف الأولية لاجتماع المنبر العالمي لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي إدخال المبادرات الوطنية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي التي تشكل جزءا من المنبر العالمي ومناقشة التحديات المتأصلة في ولايتها وفي تطوير المنبر على نحو متزايد؛ ومناقشة تنفيذ المقرر 21/10، والتحديات التي ما زالت تواجه شركات الأعمال في تعميم التنوع البيولوجي في أنشطتها اليومية، واستكشاف التوصيات الأولية للمقررات بشأن قطاع الأعمال التي سينظر فيها الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

9- وقُسم الاجتماع إلى سبعة أفرقة للخبراء يركز كل منها على عناصر محددة للمنبر العالمي أو استعدادا للاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف:

(أ) ***مناقشة المبادرات القائمة لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي***: قُدمت عروض من كندا، وألمانيا، واليابان، وفرنسا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وهولندا، والهند وجمهورية كوريا. وركزت البلدان الأربعة الأولى، التي أنشأت المبادرات، على إنجازاتها منذ الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف. وركز المتحدثون الآخرون على التخطيط الحالي والأفكار الحالية لتيسير المبادرات الوطنية من خلال إدماج البرامج الجارية؛

(ب) ***دور المبادرات الوطنية في معالجة تحديات السياسة***: وهذا الفريق جعل المشاركين في الفريق السابق يجيبون على أسئلة ويعالجون ما شاهدوا كتحديات أولية تواجههم. وبالرغم من عدد المسائل المثارة في هذا المنتدى، اعتبرت التحديات الأكبر جعل الشركات تفهم التنوع البيولوجي وكيف يمكن ملاءمته في السياق الأكبر، ومسائل الإدارة (العمل مع أصحاب مصلحة مختلفين) والتمويل؛

(ج) ***وجهات نظر وآراء عن الصناعة***: كان في هذا الفريق أربع شركات (ميتسو، وتايسا، وبريدجستون وبيتروبراس)، وأعطت كل شركة رأيها عن التحديات التي تواجه إدارة التنوع البيولوجي، وممثل عن الحكومة للإجابة على هذه المسائل. وبشكل عام، كان هناك شعور بأن الشركات يمكن أن تستفيد من حماية التنوع البيولوجي، ولكن الحكومة يجب أن تقوم بدورها بما في ذلك قطاع الأعمال والسياسات الصديقة للبيئة؛

(د) ***الآراء عن المبادرات المواضيعية وأدوات/آليات لإدماج التنوع البيولوجي في قطاع الأعمال***: قدم هذا الفريق عرضا واحدا عن عمل المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (أجري بالاشتراك مع أمانة الاتفاقية) بخصوص تحليل الثغرات في المقاييس. واستعرض هذا العرض النتائج (المناقشة أدناه) ولاحظ الخطوات القادمة؛

(هـ) ***استعراض الإجراءات منذ الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف والتوصيات الأولية لنظر الاجتماع الحادي عشر***: كان أمام هذا الفريق عروض من كيدانرين، ووزارة البيئة في اليابان، والمركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة الاتفاقية. وركز المتحدثان الأولان أساسا على التقدم المحرز منذ الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، وتطلع المتحدث الثالث إلى الاجتماع الحادي عشر. وكان هناك عدد من الأسئلة المثارة عن الصياغة المقترحة للمقررات، وتم معالجتها كلها في المسودات اللاحقة؛

(و) ***مناقشة المبادرات الوطنية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي في المستقبل والسير قدما بالمنبر***: قدمت عروض إقليمية من رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في الهند، والمفوضية الأوروبية، والمجلس العالمي للمحيطات، وأمانة الاتفاقية (بخصوص الاستراتيجيات وخطط

العمل الوطنية للتنوع البيولوجي). وكان الغرض الرئيسي من هذه الجلسة إدخال بعض هذه المواضيع الإقليمية والمشتركة بين القطاعات ومعالجة بعض المشاريع والتحديات التي تواجهها في عام 2012 وما بعده. وبالإضافة إلى ذلك، عملت الجلسة على الجمع بين هذه البرامج الأكبر مع المبادرات الوطنية بحيث يمكن تحقيق أوجه التآزر في جهودها إلى أعلى درجة ممكنة؛

(ز) ***مناقشة المؤتمر الرفيع المستوى في الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف وأحداث أخرى***: في الجلسة الأخيرة للفريق، استكشف المتحدثون من أمانة الاتفاقية، وحكومة الهند، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية الاستدامة (WBCSD) بعض الأفكار والأحداث التي ينبغي إجراؤها لكل من الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف ومؤتمر ريو+20.

10- وحضر الاجتماع حوالي 250 مشاركا من اليابان والخارج. وكانت أغلبية المشاركين من القطاع الخاص، ولو أن هناك ممثلون من كثير من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية من اليابان وبلدان أخرى. كما كان بين الحضور ممثلون من حوالي عشر حكومات. وكانت المناقشات نشطة على نحو معقول وخصوصا ردود الفعل الكثيرة بشأن المناقشات الأولية بخصوص الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف. وبصفة عامة، كان المشاركون مؤيدين جدا لقرار قوي لشركات الأعمال في الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف وشعروا بأنها ستكون خطوة مهمة في ضمان أن شركات الأعمال لديها الفهم والقدرات على تعميم غايات الاتفاقية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي.

ثالثا - تجميع معلومات عن الأدوات القائمة التي يمكن أن تيسر إشراك شركات الأعمال، وتحليل فاعلية هذه الأدوات، وإتاحة هذا التجميع والتحليل

11- يعتبر إعداد الأدوات والآليات عنصرا أساسيا لمساعدة الشركات على تقييم احتياجاتها، واتخاذ إجراءات ضرورية، ثم قياس النتائج. وتأتي هذه الأدوات والآليات في أشكال متعددة، من المقاييس ونظم إصدار التراخيص إلى قواعد البيانات الإلكترونية وبرامج لتعويض الآثار البيئية السلبية، ضمن تدابير حافزة أخرى. ويمكن أن تكون أيضا إما نظما تنظيمية أو طوعية. وكخطوة أولى، جمّعت الأمانة قائمة شاملة لمختلف الأدوات والآليات (بما في ذلك وثائق إرشادية) وجعلت هذه القائمة (مع وصلات مباشرة) متاحة من خلال الموقع الشبكي الذي أعد مؤخرا للمنبر العالمي لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي. ويتم تحديث هذه القائمة باستمرار لتعكس التطورات والتحسينات الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة مختارة واسعة من أفضل الممارسات ودراسات الحالة عن الشركات متاحة من خلال الموقع الشبكي والنشرات الاخبارية. وكانت الشركات والمبادرات الوطنية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي كريمة جدا في تقاسم ما لديها من الدراسات هذه على الموقع الشبكي للمنبر العالمي.

التحليلات الأولية للمقاييس

12- استجابة للمقرر 21/10، الفقرتين 3(ب) و(د)، اشتركت الأمانة مع المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاء آخرين في جهد لتقييم مختلف المقاييس للتأكد من إمكانية وجود الثغرات وأوجه عدم الاتساق الأخرى. وأظهرت النتائج الأولية لاستعراض المقاييس أنه بالرغم من أن هناك عناصر عامة كثيرة لغالبية المقاييس، مثل حماية الموائل والأنواع، والاعتراف بالمناطق المحمية، فإن هناك اختلافات كبيرة في

مستوى الإرشادات ونوعيتها المقدمة في معالجة هذه المسائل. وهناك أيضا تباينات في استخدام اللغة والتعاريف، فضلا عن ثغرات كبيرة في معايير التنوع البيولوجي، مما أدى إلى مشاكل في مقارنة المقاييس واستخدام أدوات التحليل العامة. وتضمنت التوصيات الأولية الناتجة عن هذه الدراسة ما يلي:

(أ) اعتماد التعاريف المعترف بها دوليا؛

(ب) تجنب نقل التهديدات؛

(ج) إدراج الموائل المعدلة؛

(د) تقديم إرشادات عن العمليات داخل المناطق المحمية؛

(هـ) إدراج إشارة محددة إلى المناطق المحمية المعترف بها دوليا؛

(و) الاعتراف بالمناطق التي تقوم المجتمعات الأصلية والمجتمعات بحفظها؛

(ز) حماية مناطق الحفظ ذات الأولوية؛

(ح) اعتماد التسلسل الهرمي للتخفيف ونهج "عدم وجود خسائر صافية".

13- وكان هذا البحث قد تم تكميله من اجتماع لفريق عامل عقد في كامبريدج، بالمملكة المتحدة، في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، حيث طُلب إلى الخبراء التعليق على النتائج الأولية، والمنهجيات والتوصيات. وطرح عدد من المقترحات، يدور الكثير منها حول فكرة "معجم مصطلحات" للتعاريف المعترف بها دوليا، ولكنها تشمل أيضا مسائل مثل الإشارات إلى تخطيط المناظر الطبيعية الأرضية/المناظر الطبيعية البحرية، والتطابق مع خطط الإدارة الوطنية و/أو الإقليمية، وإشارات إلى المناطق المحمية الدولية والاعتراف بالمناطق التي تقوم الشعوب الأصلية والمجتمعات بحفظها. وأجريت مناقشة حية أيضا حول فكرة إعداد مجموعة من المعايير الدنيا للتنوع البيولوجي و/أو لأمثل/إلهامية للمقاييس. فمن ناحية، اعتبرت المعايير الدنيا عملية على نحو أكبر وأقل حصرا بالنسبة لشركات الأعمال الصغيرة التي لديها موارد محدودة لإدارة آثارها البيئية. وبتحسين مقاييس خط الأساس، قد يساعد ذلك على سد الثغرة بين "أفضل" و"أسوأ" ممارسات الأعمال ومقاييس كل منها. ومن ناحية أخرى، قد تحدث المعايير الدنيا التي هي أقل شمولية من كثير من المقاييس المتوافرة حاليا في السوق، تباطؤ في التقدم المحرز نحو ممارسات بيئية أفضل. ولوحظ أيضا أن مختلف السياقات التي تعمل فيها جميع المقاييس، قد يجعل من مجموعة عامة من المعايير الدنيا مشكلة، وهناك شواغل من أن المقاييس القائمة قد تعتبر غير مستوفية للحد الأدنى بالرغم من حصولها على معيار محدد وقوي للغاية يعالج التهديدات التي يواجهها قطاع محدد. ولذلك، اقترح أن مجموعة من المعايير المثلى، أو حتى مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات، قد تدعم على نحو أفضل السير نحو أداء محسن وتطابق متزايد مع الاتفاقيات والأهداف العالمية للتنوع البيولوجي.

رابعا - التشجيع على إعداد وتطبيق الأدوات والآليات التي يمكن أن تيسر إشراك شركات الأعمال

14- كان هناك سيل من أعداد الأدوات والآليات التي يجري إعدادها للشركات ومن جانب الشركات. وهناك العديد من المطبوعات من مختلف الرابطات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية التي قدمت أدوات ومقاييس وإرشادات للشركات في هذا المجال في مجموعة واسعة من القطاعات. ومن

الأمثلة المرموقة مقياس الأداء 6 التابع لمؤسسة التمويل الدولية الذي صدر في أبريل/نيسان 2006 بشأن حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وتطبق مؤسسة التمويل الدولية مقاييس الأداء لإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية والآثار ولتعزيز فرص التنمية في تمويل القطاع الخاص فيها وفي بلدانها الأعضاء المؤهلة للتمويل. ويمكن أيضا تطبيق مقاييس الأداء من جانب مؤسسات مالية أخرى تختار تطبيقها على المشاريع في الأسواق الصاعدة. وتم مؤخرا تحديث مقياس الأداء 6.[1] كما أصدر المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية الاستدامة (WBCSD)، بالتعاون مع شركاء مثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، عددا من المطبوعات المهمة بشأن إدارة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ويمكن الوصول إلى كثير من هذه الوثائق من خلال الموقع الشبكي للمنبر العالمي لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي التابع للاتفاقية على العنوان التالي: (www.cbd.int/en/business/tools).

15- وهناك أيضا بعض الأدوات التحليلية الابتكارية للغاية أعدتها الشركات، للنظر في مختلف جوانب آثارها على البيئة. وأحد الأمثلة الجديرة بالملاحظة كان العمل التي نفذته "بوما"، الذي قسم تحليلها إلى آثار مختلف الأقسام في سلسلة الإمدادات لديها. ولاحظ هذا العمل بوجه خاص آثار كبيرة أسفل سلسلة الإمدادات فيها حيث كانت المنتجات الخام إما قد تمت زراعتها في أو استخرجت من البيئة الطبيعية. وهذا النوع من التحليل قد يكون ذي قيمة خاصة لكثير من أنواع شركات الأعمال التي قد لا ترى آثارها المباشرة على التنوع البيولوجي (أو منافعها من خدمات النظم الإيكولوجية) ولكن قد يكون لديها فهم أفضل بكثير استنادا إلى سلاسل العرض فيها أو في موقفها كمورد لشركات/منظمات أخرى. وأخذت شركات أخرى نُهجا مختلفة، مثل استخدام مؤشر الأنواع لقياس الآثار أو حاولت أن تضع قيمة لخدمات النظم الإيكولوجية التي تستخدمها. ويرد الكثير من دراسات الحالة هذه على الموقع الشبكي للمنبر العالمي، ومن المخطط إعداد دراسات حالة وتحليل أكثر تعمقا في عام 2012.

خامسا – التشجيع على رصد تأثيرات الأدوات والآليات التي يمكن أن تيسر إشراك قطاع الأعمال

16- أجرت الأمانة مسحا للقطاع الخاص بخصوص استخدامه للأدوات والآليات واستعراضا للمؤلفات بشأن المقاييس القائمة لتحديد أوجه التشابه بينها والثغرات فيها. وأشارت النتائج الأولية للمسح إلى أن المؤسسات الكبيرة عموما تبدو أكثر إدراكا واهتماما بقضايا التنوع البيولوجي عن الشركات الصغيرة. ويوحي ذلك بأن الأنشطة المحددة لزيادة التوعية التي تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يجب إجراؤها من قبل أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وشركائها. كما وجد أيضا أن الأدوات والآليات التي تستهدف الشركات استخدمت بشكل عام في قطاعات الحراجة، والتعدين، والاستخراج، والإنشاء، والطاقة، بينما يبدو أن الأدوات والآليات في قطاعات السفر والسياحة، وتجارة التجزئة لم تطبق على نطاق واسع. وبالرغم من أن أغلبية الأدوات والآليات التي تم استعراضها كان لها تصنيفا أعلى من المتوسط، حصلت المقاييس على تصنيف عام أعلى وبذلك ظهرت على أنها أكثرها فاعلية في مساعدة الشركات على تحقيق غاياتها.

[1] انظر: http://www1.ifc.org/wps/wcm/connect/bff0a28049a790d6b835faa8c6a8312a/PS6_English_2012.pdf?MOD=AJPERES

سادسا – نشر أدوات وأمثلة عن أفضل الممارسات لتشجيع مشاركة قطاع الأعمال

الموقع الشبكي للشراكة العالمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي

17- بدعم سخي من حكومة هولندا، أعدت الأمانة الموقع الشبكي للشراكة العالمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي. وهذا الموقع، الذي يحل محل الموقع القديم لقطاع الأعمال في اتفاقية التنوع البيولوجي، يقدم قائمة شاملة لمختلف الأدوات والآليات (بما فيها وثائق إرشادية) فضلا عن دراسات الحالة التي يمكن البحث فيها من خلال مجموعة من المعايير، بما فيها البلد والقطاع ونوع الوثيقة (أي أدوات، مقاييس، إرشادات، وغير ذلك). ويحتوي الموقع الشبكي أيضا على أرشيف للنشرات الاخبارية الصادرة عن الاتفاقية لقطاع الأعمال وجدول بأحداث قطاع الأعمال. وتم تشغيل المرحلة الأولى من الموقع الشبكي في يونيو/حزيران 2011. وكانت الاستجابة الأولية للموقع مرضية للغاية من الشركات وأصحاب المصلحة الآخرين. وتلقت الأمانة طلبات كثيرة لنشر أدوات وآليات إضافية على الموقع الشبكي، مما يشير إلى القيمة المتصورة بالإدراج على قائمة الموقع. وكان استقبال الموقع الجديد إيجابيا للغاية. وارتفع زوار الموقع الجديد في أول ستة أشهر من تشغيله إلى ما يزيد على 120 في المائة مقابل الموقع القديم. ويظهر تحليل الأرقام أيضا عددا أكبر من الأفراد الذين يستكشفون الموقع الجديد وأعدادا كبيرة تزور الصفحات التي تحتوي على دراسات الحالة والأدوات والآليات.

18- وبدأت المرحلة الثانية، مع خصائص مختلفة معززة أثناء اجتماع الشراكة العالمية في طوكيو في ديسمبر/كانون الأول 2011. وتشمل هذه الخصائص أدوات بحث صديقة للمستخدم على نحو أكبر وبوابة تفاعلية مخططة ستستطيع استضافة ندوات إلكترونية وتسمح للشركات بالحصول على المشورة من مختلف الخبراء من القطاعات أو التنوع البيولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم الموقع أيضا معلومات عن مختلف المبادرات الوطنية والإقليمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، وسيعمل كمنبر دعم مهم للشراكة العالمية. ويمكن الوصول إلى الموقع الشبكي على العنوان التالي: http://www.cbd.int/en/business.

النشرات الاخبارية

19- صدر في عام 2011، طبعتين من النشرات الإخبارية *قطاع الأعمال 2020*. وركزت الطبعة الأولى على نتائج الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف والطريقة إلى الأمام. وكان للطبعة الثانية تركيزا خاصا على الغابات والجهود الرامية إلى حفظ النظم الإيكولوجية للغابات. وتتضمن الخطط لعام 2012 نشرات إخبارية تركز على الهند (البلد المستضيف للاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف)، ومؤتمر ريو+20 ومناقشات لمقاييس وأمثلة عنها التي يطبقها القطاع الخاص. ويستمر تبسيط شكل النشرات الاخبارية، ومحتواها إلى أقصى درجة ممكنة، وربطها بالموقع الشبكي للمنبر العالمي فيما يتعلق بالجزء الخاص بدراسات الحالة. ويمكن الوصول إلى أرشيف النشرات الاخبارية على العنوان التالي http://www.cbd.int/en/business/newsletters/.

سابعا - تشجيع شركات الأعمال إيصال أنشطتها المتعلقة بالتنوع البيولوجي

20- قام الكثير من الشركات الكبيرة والمنظمات الأخرى، في قطاعات متنوعة، بأنشطة تهدف إلى تقاسم دراسات الحالة، وتشجيع التكيف مع أفضل الممارسات. وقد تحدث كثيرون في أحداث وحلقات عمل عقدت من قبل الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف وخلاله وبعده. ومن خلال الموقع الشبكي للمنبر العالمي، جمعت الأمانة

مجموعة شاملة للغاية من دراسات الحالة، وجعلتها متاحة لجميع أصحاب المصلحة المهتمين بالأمر. وفي خلال الإعداد للاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، هناك خطط لإنشاء دراسات حالة تفصيلية لتتبع عمليات القرار والمبررات التي دفعت الشركات إلى القيام بالإجراءات التي اتخذتها. وسيكون هذا العمل هادفا إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لاتخاذ إجراءات في هذا المجال المهم. وينظر إلى استهداف سلاسل الإمدادات للشركات متعددة الجنسيات الكبيرة كوسيلة فعالة لنقل الرسالة عبر نطاق عريض من الشركات في قطاعات معينة. وسيكون ذلك مهما في ضوء الحاجة إلى استهداف مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم بصورة خاصة، وذلك لمساعدتها على فهم أهمية التنوع البيولوجي لعملياتها. وبينما تعتبر هذه الشركات الاستثناء بالنظر إلى أنشطتها الصديقة للبيئة، إلا أن هناك شعور بأن إبراز أنشطتها هذه وربحيتها (المعززة في أغلب الأحيان)، فإن أعمالها وأساليب إبلاغها يمكن أن تكون مثالا يتبعه الآخرون.

21- وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على الأفكار المعرب عنها في ميثاق جاكرتا للأعمال التجارية والتنوع البيولوجي (النقطة 14)، الذي طلب من شركات الأعمال أن تعتمد الميثاق، فإن الأمانة تطلب من شركات الأعمال أن تلتزم باحترام وتعميم أهداف الاتفاقية، وأن تظهر أنها تسعى باستمرار إلى تحسين أدائها تجاه إدارة الاستدامة وحماية التنوع البيولوجي.

22- وقد رأى الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف أن اعتماد الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020[2] وأهداف أيشي العشرين للتنوع البيولوجي فيها، والتي تعالج الكثير منها مسائل المصالح المحددة لشركات الأعمال. ومثال ذلك أن الهدف 3 يتحدث عن إزالة الإعانات الضارة بحفظ التنوع البيولوجي، واستبدالها بسياسات تنهض بأنشطة مستدامة بيئيا. ويتعلق الهدفان 6 و7 بأهمية الأساليب المستدامة في الإدارة والحصاد في قطاعات الحراجة والزراعة ومصايد الأسماك. وتعمل الأمانة والكثير من المنظمات الشريكة الأخرى على ضمان أن تأخذ شركات الأعمال أهداف أيشي والخطة الاستراتيجية في الحسبان عند القيام بإجراءات لحماية التنوع البيولوجي.

23- ومنذ الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، عقد العديد من المؤتمرات التي تهتم بقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي (سواء كليا أو جزئيا) والتي حضرها القطاع الخاص بدرجة كبيرة. وعقدت هذه الاجتماعات حول العالم، وجمعت معا القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية وممثلي الحكومات.

24- وكان برنامج قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي التابع للاتفاقية يعمل أيضا مع اتفاقيات ريو الأخرى تحت رعاية جناح ريو، للمساعدة في النهوض بالتعاون بين مختلف هيئات المعاهدات فضلا عن وضع التنوع البيولوجي في السياق الأعرض للاستدامة الشاملة. وقد عقد يوم عمل في دوربان، بجنوب أفريقيا، في 7 ديسمبر/كانون الأول 2011، خلال حدث عقد مع الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتضمن ذلك جلسة صباحية استمعت إلى متحدثين من وزارة الشؤون البيئية في جنوب أفريقيا، والمبادرة الوطنية لقطاع الأعمال، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية الاستدامة (WBCSD)، وفريق خبراء للمناقشة بشأن تعميم الاستدامة البيئية في شركات الأعمال، واشترك فيها ممثلون من الصندوق العالمي لحفظ الطبيعة (WWP)، والمعهد الوطني للتنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا (SANBI)، وجامعة بريتوريا والأنغلوغولد أشانتي، وسلسلة من الأحداث الأخرى التي عقدها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)،

[2] المقرر 2/10، المرفق.

وحكومة جنوب أفريقيا، والبنك الدولي والآلية العالمية. وسيستمر برنامج قطاع الأعمال في تنظيم هذه الأحداث التعاونية في اجتماعات مختلف مؤتمرات الأطراف، ومن المقرر أن تعقد سلسلة من الأنشطة لمؤتمر ريو+20 في يونيو/حزيران 2012.

ثامنا - المسائل الأخرى المتعلقة بقطاع الأعمال

التجارة البيولوجية

25- منذ الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، وحدت مبادرة التجارة البيولوجية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) منبرها للموضة ومستحضرات التجميل والتنوع البيولوجي (FCBP)، الذي يجمع عددا من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية مع ما يزيد على 60 شركة متعددة الجنسيات و150 مؤسسة صغيرة جدا وصغيرة ومتوسطة الحجم تستند إلى التنوع البيولوجي من الصناعتين. وكانت الأونكتاد تعمل مع شركائها في المنبر لإصدار وثيقتين قطاعيتين لصناعتي مستحضرات التجميل والموضة يجمعان المعارف ذات الصلة، ودراسات الحالة وأفضل الممارسات في معالجة أهمية وأثر حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من جانب هاتين الصناعتين.

26- وتحتاج البلدان النامية إلى الدعم لبناء القدرات المؤسسية والتقنية لتلبية المتطلبات التقنية المعقدة، ولاستخدام مقاييس الاستدامة الطوعية بفاعلية كأداة للتسويق، بما في ذلك مؤشرات جغرافية، وحقوق الملكية الفكرية، وآليات الحصول وتقاسم المنافع. وهي تحتاج أيضا إلى الدعم للمشاركة الأكثر فاعلية في مفاوضات التجارة الدولية التي تؤثر في التجارة البيولوجية، مثل المفاوضات الخاصة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية (SPS)، والحواجز التقنية للتجارة (TBT). وتتخذ فرقة المهام المعنية ببناء القدرات (CBTF) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد نهجا من إجرائين للتصدي للتحديات الوطنية والدولية للنهوض بالتجارة البيولوجية. وتبادر هذه الفرقة إلى احتلال مكان الصدارة في تنفيذ الأنشطة على الصعيد الدولي، بينما تتخذ المؤسسة الألمانية للتعاون التقني (GTZ) مكان الريادة في تنفيذ أنشطة على الصعيد الوطني في ثلاثة بلدان تجريبية، هي: ناميبيا ونيبال وبيرو. ويتم ذلك بالتعاون مع أفرقة المهام الوطنية متعددة أصحاب المصلحة بشأن البيئة والتجارة.

التحديات الجارية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي

27- بالرغم من التقدم الكبير المحرز حتى الآن في إشراك قطاع الأعمال في قضية حماية التنوع البيولوجي، ما زال هناك عدد من التحديات الكبيرة التي ينبغي معالجتها من أجل تحقيق غايات مقررات مؤتمر الأطراف. وأول هذه التحديات زيادة التوعية. فقد أجري عدد من المسوحات (مثل استبيان كايدنرين الذي تمت مناقشة أعلاه ودراسات مشابهة أخرى حول العالم) سعت إلى تقييم إدراك قطاع الأعمال وفهمه للتنوع البيولوجي.

28- وبينما يشير الكثير من شركات الأعمال إلى أنها سمعت عن التنوع البيولوجي، وخصوصا في الأسواق الصاعدة، مثل البرازيل وجنوب أفريقيا، فبالرغم من ذلك ما زالت هناك ثغرة في أغلب الأحيان في فهم دقيق لما ينطوي عليه التنوع البيولوجي (أي استخدام تعريف الاتفاقية). وفي أغلب الأحيان، يقتصر فهم التنوع البيولوجي على حماية الأنواع ويمكن أن ينشئ ذلك صعوبات لأن الشركات قد لا تفهم كيف يمكنها أن تستفيد (اقتصاديا) من المشاركة في حماية الأنشطة وكيف سيؤثر تدهور التنوع البيولوجي عليها. وبالإضافة إلى ذلك، قد تجد شركات الأعمال أيضا صعوبة في وضع فكرة التنوع البيولوجي ضمن السياق الأوسع للاستدامة، خصوصا أن بعض

القضايا (مثل تغير المناخ على الصعيد العالمي، والتلوث على صعيد محلي أكبر) تميل إلى الاستمرار وقتا أطول على رادار الشركات بالمقارنة إلى فكرة حماية التنوع البيولوجي الأكثر تجردا في بعض الأحيان. ويبين ذلك الأهمية المستمرة في إشراك أصحاب المصلحة والحاجة إلى الاستمرار في بيان جدوى التنوع البيولوجي.

29- وهناك مسألة أخرى يمكن أن تعمل كقيد على الإجراءات وهي تعقد طبيعة المشكلة وصعوبة القياس و/أو التقييم الدقيق للتنوع البيولوجي وفقدانه. وعلى عكس تغير المناخ، الذي يمكن تبسيطه بدرجة نسبية إلى مكافئ الكربون بالأطنان المترية فيما يتعلق بالانبعاثات، فمن الصعب للغاية إيجاد قياس واحد لتحليل التنوع البيولوجي. فقد أعيد النظر في تقدير القيمة وإيجاد وحدة قياس نقدية على مختلف المستويات ولأسباب مختلفة، بما في ذلك عدم اليقين العلمي، والأوزان غير الدقيقة للقيمة في الأسواق المحتملة، وإمكانية عدم استبدال أصول التنوع البيولوجي، والشواغل المعنوية والأخلاقية إزاء تقدير قيمة الطبيعة. وقد بدأ تقرير دراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي بداية مهمة للغاية في هذا المجال إذ نظر في تقدير قيم خدمات النظم الإيكولوجية، ولكن كان ذلك مع قيود معينة. والقطاع الخاص أيضا مهتم بالمشاركة في المناقشات بخصوص تقدير قيمة التنوع البيولوجي والآليات التي قد تنشأ عن هذه الممارسة.

30- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2011، أجريت مناقشة اشترك فيها المنظمات الحكومية الدولية (بما فيها أمانة اتفاقية)، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص في المعهد الملكي للشؤون الدولية، في شاتم هاوس، بلندن، لاستكشاف بعض هذه المسائل. وبحثت المناقشة بشكل أوسع المشاكل حول تقدير القيمة والإمكانية للأسواق وساعدت على إبراز بعض المشاكل من منظور القطاع الخاص. وبعض النقاط المثارة اشتملت على فكرة أن عدم القيام بإجراء سيكون على الأرجح أسوأ من اتخاذ إجراء، ولكنه من الحيوي أخذ آراء المجتمع في الحسبان بدلا من التركيز على مصالح قطاع الأعمال فحسب؛ وأن هناك حاجة إلى إيجاد طريقة للتسوية بين القيم الجوهرية والقيم العرضية؛ وأن الاعتبارات الاقتصادية يجب أن تتبع أدلة تستند إلى العلم. ومن شأن إجراء مناقشة إضافية، ترتبط بالنقاش الأوسع بشأن هذا الموضوع، أن تساعد على تحديد ما هو اللازم للخطوات القادمة وكيف يمكن الوصول إلى ذلك على أفضل نحو.

31- ومن المهم إدراك أن شركات الأعمال مستعدة لاتخاذ إجراء؛ وقد تكون هناك تحديات سياسية واقتصادية مختلفة تسبب صعوبة في القيام بذلك. ولا يوجد شك في أنه في ظل المناخ الاقتصادي الحالي، يخاف الكثير من شركات الأعمال ويعملون في حالة البقاء على الحياة. ومن الصحيح أيضا أن اعتماد الممارسات الصديقة للتنوع البيولوجي وللبيئة، حتى وإن كانت ستزيد من الربحية على المدى المتوسط إلى المدى الطويل، فهي على الرغم من ذلك ستتكبد بعض التكاليف الأولية. فشركات الأعمال تبحث عن ضمان بأنها لن تفقد ميزتها التنافسية بتكبد هذه التكاليف، وأن سياسات الحكومة ستؤدي إلى تهيئة ساحة عمل متكافئة. وتحتاج شركات الأعمال أيضا إلى الفهم أنه بالنسبة لمخاطر الإدارة، فإن المخاطر التي تنشأ عن أي تكاليف قصيرة الأجل لضمان الاستدامة تتغلب عليها مخاطر عدم اتخاذ أي إجراء، وخسارة النصيب في السوق في نهاية الأمر وتكبد تكاليف أعلى بكثير عند اللحاق بالقوانين والمنافسين بعيدي النظر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تشجيع الحكومات على اعتماد سياسة شرائية "صديقة للبيئة" سيساعد على دفع الطلب في السوق على هذه الأنواع من المنتجات، وبالتالي يقدم حافزا قويا لشركات الأعمال على اتخاذ إجراءات. وسيعزز ذلك من الإجراءات التي بدأت تتشكل من جانب بعض الشركات الكبرى (والمستهلكين) التي تفرض طلبات أكثر صرامة على مورديها فيما يتعلق بالقضايا البيئة.

32- وتعتبر إحدى المسائل الأخرى المهمة بوجه خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الصعوبة المتزايدة في تحديد مكان المعلومات المناسبة. ولا يرجح ذلك في الغالب إلى ندرة البيانات ولكن إلى الغوص في بحر من المقاييس والآليات المتنافسة. وهناك أدوات وإرشادات ممتازة متوافرة، ولكن قد يصعب العثور عليها في بعض الأحيان، وخصوصا بالنسبة لغير المتخصصين. وتسعى الأمانة مع مختلف المبادرات الوطنية والإقليمية، من خلال الموقع الشبكي للمنبر العالمي والشراكة العالمية، إلى تقديم إرشادات سهلة الاستعمال ومشورة يمكن أن تساعد شركات الأعمال على الإبحار في هذه المياه المعقدة. وستقوم الأمانة بتجميع مواد مرجعية تحديدا لهذا الغرض من المتوقع أن تكشف عنها أثناء الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف. وتشجع الأمانة أيضا الأطراف على النظر في أفضل الممارسات في المقاييس ونظم إصدار التراخيص إذ أن ذلك قد يساعد في تعزيز هذه الأدوات وتقديم وضوح أكبر للشركات.

33- وأدت هذه الثغرات الجارية إلى الدعوات الحالية لمواصلة تعزيز إشراك قطاع الأعمال في أنشطة الاتفاقية، واتخاذ إجراءات أكبر لغرس غايات الاتفاقية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي في قطاع الأعمال. وتم التعبير عن هذا الشعور في جميع حلقات العمل والمؤتمرات تقريبا، ويرد في صلب الإعلانات مثل ميثاق جاكرتا بشأن قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي الصادر في عام 2009. وأشار اجتماع الشراكة العالمية المنعقد في طوكيو، بالرغم من أنه لم يصدر إعلانا رسميا، إلى دعمه الشامل لمشروع مقرر في الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف من شأنه أن يعزز المكاسب المحققة في اجتماعه العاشر ويساعد شركات أعمال أكثر (لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم) على تعميم قضايا التنوع البيولوجي والاستدامة. ويتابع هذا المقرر ويستند إلى عناصر كثيرة ويعززها، تلك العناصر الناشئة عن المقرر 21/10، ويعالج في نفس الوقت ثغرات رئيسية معينة تم تحديدها في مختلف أقسام المذكرة الحالية.

مرفق

إعلان تشا – آم بشأن التنوع البيولوجي

نحن، المشاركون في منتدى آسيا الإقليمي بشأن التنوع البيولوجي، نقرّ بأن الطبيعة هي أساس الحياة، وأن حماية الطبيعة هي المهمة المشتركة لقطاع الأعمال، والحكومة والأكاديميين، وأصحاب المصلحة الآخرين في المجتمع. وهكذا، فقد التزمنا بأن ندافع عن حماية التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في شراكة مع جميع القطاعات في المجتمع.

وتحقيقا لهذا الغرض، نعلن التزامنا بما يلي:

- أن نساهم في حماية التراث الطبيعي للأرض بحماية الأنواع، والنظم الإيكولوجية، والتنوع الجيني من خلال تعميم حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة وتأييدها في الخطط والبرامج التي تقوم بها المنظمات، فضلا عن مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات؛
- أن ننتج السلع والخدمات في أشكال وأساليب تسهم في حماية التنوع البيولوجي وحفظه؛
- أن نشجع الاستثمارات السليمة التي تمهد الطريق أمام التكنولوجيات والمنتجات والخدمات السليمة بيئيا؛
- أن نستخدم الخبرة والتجربة والموارد لإقناع العاملين المشاركين والعملاء، فضلا عن الجمهور العام، بأن ينفذوا ممارسات مستدامة بيئيا في الحياة والاستهلاك؛
- أن ندعم الجهود العالمية والإقليمية والوطنية الرامية إلى وقف فقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك أهداف ومبادرات اتفاقية التنوع البيولوجي، ومؤسسة سيريندهورن الدولية للحدائق البيئية تحت رعاية صاحبة السمو الأميرة مها شاكري سيريندهورن، ومعهد الدراسات العليا التابع لجامعة الأمم المتحدة من خلال المراكز الأقليمية للخبراء بشأن التعليم والتنمية المستدامة، ومركز التنوع البيولوجي التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيره من الاتفاقات والمؤسسات الدولية/الإقليمية؛
- أن نتقاسم منافع الاستخدام الاقتصادي للموارد الطبيعية بشكل عادل مع الذين يمنحون الوصول إليها بحرية وتعاون؛
- أن نستكشف إمكانية التعاون مع المؤسسات العلمية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية بهدف تعميق المشاركة في حفظ التنوع البيولوجي؛
- أن نضمن، بالتعاون وإقامة الشبكات مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك قطاع الأعمال والمجتمعات، تحقيق الاستمرار طويل الأمد للزراعة ومصايد الأسماك لإنتاج الغذاء وتوليد الدخل من خلال نُهج للبحث والتطوير عادلة، وقائمة على النظم الإيكولوجية، وذات التركيز المجتمعي، والموجهة علميا وتكنولوجيا، مع توفير حلول لمشكلات التلوث، والمرض، وتدهور الأراضي، والتصحر وتغير المناخ، التي تؤثر في الممارسات الزراعية المستدامة ممارسات صيد الأسماك؛
- أن ننهض بتدابير حفظ التنوع البيولوجي في جميع مستويات الحكومة، والمجتمعات، وشركات الأعمال والجامعات من خلال التعليم؛

- أن نستكشف قنوات الدعم لتدابير حفظ التنوع البيولوجي وتنفيذ قانون الحياة البرية والغابات فضلا عن إنفاذهما من خلال العقوبات الاجتماعية، وبناء القدرات والتوعية العامة؛
- أن نشجع الحكومات الوطنية على الإقرار بدور قطاع الأعمال في إجراءات حفظ التنوع البيولوجي؛
- أن نشارك في التعليم التحويلي بشأن حفظ التنوع البيولوجي من أجل التنمية المستدامة الذي يمكن أن يغير سلوك جميع أصحاب المصلحة؛
- أن نشجع إشراك الشباب في إجراءات حفظ التنوع البيولوجي والبيئة للنهوض بالتنمية المستدامة من خلال التعليم والتدريب والأنشطة الاجتماعية؛
- أن نستكشف القنوات الملائمة بعقد اجتماعات تفاعلية منتظمة لوسائل الإعلام المختلفة (الحكومة، قطاع الأعمال، وغيرها) من خلال مراكز موارد وسائل الإعلام، وذلك لبناء التوعية بشأن مختلف القضايا المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي؛
- أن نلبي الاحتياجات الرئيسية للجيل الحاضر والقادم باستعمال الابتكار العلمي للبحث والتطوير للاستخدام المناسب للمعارف المحلية والأصلية بإنصاف ومساواة، مع الحفاظ على التوازن بين استدامة البيئة والاستدامة الاجتماعية والاقتصادية.

وبهذا الإعلان، سنعمل معا لإلهام منظمات أخرى عن طريق نقل أمثلة أفضل الممارسات الصديقة للبيئة؛ وتشجيع الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين؛ والنهوض بالريادة الواسعة والتوعية العامة لقيم التنوع البيولوجي والحاجة إلى تعاون جميع القطاعات؛ والاعتراف بالمساهمات القيمة لحفظ التنوع البيولوجي وتأييده.

وقد اعتمد إعلان تشا – آم هذا في الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني 2011 في المنتدى الإقليمي للتنوع البيولوجي في آسيا، الذي عقد في تشا – آم، بمقاطعة بتشابوري، بتايلند.

- - - -